

مجلس المحافظين

GOV/2005/87

Date: 21 November 2005

Restricted Distribution

Arabic

Original: English

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2005/81)

تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

١- اعتمد مجلس المحافظين، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ قراراً (GOV/2005/77)، حث فيه، ضمن أمور أخرى، جمهورية إيران الإسلامية (التي سيشار إليها فيما بعد بإيران)، من أجل مساعدة تساعد المدير العام على حسم التساؤلات المعلقة وتوفير التوكيدات اللازمة، على أن تقوم بما يلي:

- تنفيذ تدابير الشفافية، حسبما طلب المدير العام في تقريره، علماً بأن تلك التدابير تمتد إلى ما وراء المقتضيات الرسمية لاتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي فتشمل إتاحة الاتصال بالأفراد، ومعاينة الوثائق ذات الصلة بالمشتريات، والمعدات ذات الاستخدام المزدوج، وورش معينة مملوكة ملكية عسكرية، وأماكن البحوث التطويرية؛
- إعادة استئناف التعليق التام والمستدام لجميع الأنشطة المتعلقة بالإثراء، حسبما جاء في الوثيقة GOV/2005/64، وأنشطة إعادة المعالجة؛
- إعادة النظر في بناء مفاعل بحثي مهدأ بالماء الثقيل؛
- الإسراع بالتصديق على البروتوكول الإضافي وتنفيذه تنفيذاً تاماً؛
- الاستمرار، لحين الانتهاء من التصديق على البروتوكول الإضافي، في التصرف وفقاً لأحكام البروتوكول الإضافي الذي وقعته إيران في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٢- يبني هذا التقرير المرحلي على تقارير المدير العام السابقة^١ المقدمة إلى مجلس المحافظين بشأن قضايا تتعلق بتنفيذ الاتفاق المعقود بين إيران والوكالة لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (اتفاق الضمانات^٢).

ألف- التطورات منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

ألف-١- التلوّث

٣- تواصل الوكالة تحليل مصدر (مصادر) جسيمات اليورانيوم الضعيف الإثراء، وبعض جسيمات اليورانيوم الشديد الإثراء، التي عُثِر عليها في إيران، وذلك بهدف تقييم صحة واكتمال إعلانات إيران المتعلقة بأنشطتها في مجال الإثراء (انظر الفقرتين ٩ و ١٠ من الوثيقة GOV/2005/67). ولم يشر تحليل العينات البيئية التي تم جمعها من مكان في دولة عضو أخرى كانت، وفقاً لما أفادت به إيران، قد خزنت فيها مكونات الطرد المركزي من جانب شبكة الشراء في منتصف تسعينات القرن الماضي قبل شحنها إلى إيران (انظر الفقرة ١١ من الوثيقة GOV/2005/67)، إلى أية آثار لمواد نووية.

ألف-٢- برنامج الإثراء

٤- في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، عُقد عدد من الاجتماعات أُتيح خلالها للوكالة مزيد من الوثائق قيل بأن شبكة الشراء قد زودت إيران بها، وتمكنت الوكالة من إجراء مقابلة شخصية مع فردين اثنين (لم يكونا متاحين سابقاً للوكالة) شاركا في المناقشات التي كانت تجريها إيران مع شبكة الشراء.

ألف-٢-١- العرض المقدم في عام ١٩٨٧

٥- حسبما أُفيد المجلس سابقاً، كانت إيران قد عرضت على الوكالة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ نسخة من وثيقة مؤلفة من صفحة واحدة مكتوبة بخط اليد تتضمن عرضاً قيل إنه قُدّم إلى إيران في عام ١٩٨٧ من جانب وسيط أجنبي لغرض تقديم مكونات ومعدات معينة (أنظر الفقرتين ١٤ و ١٥ من الوثيقة GOV/2005/67).^٣ وذكرت إيران أن شبكة الشراء لم تسلم سوى بعض مكونات طائرة مركزية واحدة مفككة أو طاردين

١ التقرير الأولي الذي قُدّم إلى مجلس المحافظين بشأن هذا الموضوع كان قد قدمه المدير العام شفويّاً أثناء اجتماع المجلس في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣. وبعد ذلك قدم المدير العام إلى المجلس أحد عشر تقريراً مكتوباً: الوثيقة GOV/2003/40، بتاريخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣؛ والوثيقة GOV/2003/63، بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛ والوثيقة GOV/2003/75، بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛ والوثيقة GOV/2004/11، بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤؛ والوثيقة GOV/2004/34، بتاريخ ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤؛ ونصويها 1.Gov، بتاريخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤؛ والوثيقة GOV/2004/60، بتاريخ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛ والوثيقة GOV/2004/83، بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ والوثيقة INFCIRC/648، بتاريخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥؛ والوثيقة GOV/2005/61، بتاريخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥؛ والوثيقة GOV/2005/62، بتاريخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥؛ والوثيقة GOV/2005/67، بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وإضافة إلى ذلك، أدلى نائب المدير العام لشؤون الضمانات ببيانات شفوية أمام المجلس في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥ (الوثيقة GOV/OR.1119) وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (الوثيقة GOV/OR.1130).

٢ INFCIRC/214.

٣ تضمنت الوثيقة قائمة اشتملت على ما يلي: طائرة مركزية مفككة؛ بما في ذلك رسومات وأوصاف ومواصفات إنتاج طاردين مركزية؛ بالإضافة إلى رسومات ومواصفات وحسابات تخص "محطة كاملة"؛ ومواد خاصة بألبي جهاز طرد مركزي. كما أشارت الوثيقة إلى ما يلي: معدات فراغية ثانوية ومعدات دفع كهربائية، ومحطة نتروجين سائل، ومحطة لمعالجة وتنقية المياه، ومجموعة كاملة من معدات الورش المستخدمة في الدعم الميكانيكي والكهربائي والإلكتروني، وأجهزة قادرة على إعادة تحويل اليورانيوم وسبكه.

مركزيتين مفككتين، فضلاً عن رسومات ومواصفات داعمة، وأن عدداً من مفردات المعدات الأخرى المُشار إليها في الوثيقة المذكورة قد تم شراؤها من الموردين مباشرةً. وقد تضمن إعلان إيران في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ المقدم إلى الوكالة معظم تلك المكونات والمفردات.

٦- والوثائق التي أُتيحت للوكالة مؤخراً تتعلق أساساً بالعرض المقدم في عام ١٩٨٧، ويعود تاريخ الكثير منها إلى أواخر السبعينات وإلى بداية ومنتصف الثمانينات من القرن الماضي. وشملت الوثائق ما يلي: رسومات تفصيلية لمكونات وعمليات تجميع الطاردة المركزية طراز P-1، ومواصفات تقنية تدعم صنع المكونات وتجميع الطاردات المركزية، ووثائق تقنية تتعلق بالأداء التشغيلي للطاردات المركزية. وتضمنت، بالإضافة إلى ذلك، رسومات تخطيطية لمختلف أحجام السلاسل التعاقبية الخاصة بالبحوث التطويرية، إلى جانب المعدات اللازمة لتشغيل السلاسل التعاقبية (ما يتعلق منها، مثلاً، باحتياجات دائرة التبريد المائية وخزائن أجهزة الصمامات الخاصة). وتضمنت الوثائق كذلك رسماً يبيّن الترتيب النسقي التعاقبي لسلسلة تعاقبية تضم كل منها ١٦٨ آلة ومحطة صغيرة لـ ٢٠٠٠ طاردة مركزية مرتبة في القاعة ذاتها. ومن بين الوثائق أيضاً كانت ثمة وثيقة تتعلق بالمتطلبات الإجرائية لتقليص سادس فلوريد اليورانيوم إلى معدن بكميات صغيرة، وهي تتناول سبك وصنع آلات معدن اليورانيوم المُثرى والطبيعي والمستنفذ في أشكال نصف كروية، أعلنت إيران فيما يخصها أنها كانت قد تزوّدت بها بمبادرة من جانب شبكة الشراء، لا بناء على طلب هيئة الطاقة الذرية الإيرانية.

٧- وتعكف الوكالة على تقييم جميع الوثائق المُشار إليها أعلاه ومضاهاتها بوثائق مُستقاة من مصادر أخرى وبأشياء أخرى.

ألف-٢-٢- أصل العرض الذي قُدم في منتصف التسعينات

٨- لم يُنح سوى قدر ضئيل جداً من المعلومات الجديدة المتعلقة بالأحداث السابقة للعرض المقدم في منتصف التسعينات. فقد تمسكت إيران بمقولة عدم وجود أي وثائق عن العرض فيما عدا وثائق الشحن التي توكّد تسليم مكونات الطاردة المركزية طراز P-1 خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. ولم تقدم إيران أي معلومات أو وثائق إضافية لدعم ما ذكرته من أنها لم تواصل أي عمل يتعلق بتصميم الطاردة المركزية طراز P-2 في الفترة ما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٢.

٩- وحسبما أُشير في التقارير السابقة التي قدمت إلى المجلس، أفادت إيران بأنه، في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، كانت شركة مقاولات قد أجرت بايجاز بعض البحوث التطويرية المتعلقة بتعديل طراز الطاردة المركزية طراز P-2، إلا أن هذا العمل قد أوقف في تموز/يوليه ٢٠٠٣. وأكدت إيران من جديد أن المتعاقد كان قد اشترى، في إطار هذه البحوث التطويرية، بعض الأجهزة المغنطيسية المناسبة لتصميم الطاردة المركزية طراز P-2، وأجرى بعض الاستقصاءات الإضافية المتعلقة بتلك الأجهزة. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، قدمت إيران وثائق تتعلق بعمليات شراء ألومينيوم نحاسي قام بها المتعاقد وعمليات شراء فولاذ تقوية وزيوت ذات نوع خاص قام بها الفريق المعني بالطاردة المركزية طراز P-1 وقد أُتيحت هذه المشتريات هي الأخرى للمتعاقد. وتواصل الوكالة، بمساعدة دول أعضاء، تقييم عمليات الشراء تلك وكذلك الكميات التي تم تسليمها.

ألف-٢-٣- وثائق الشحن ووثائق أخرى

١٠- وبالإضافة إلى الوثائق المُشار إليها أعلاه، ومنذ التقرير الأخير المقدم إلى المجلس، أتاحت إيران أيضاً للوكالة معاينة قدر كبير من المعلومات والوثائق ذات الصلة بالجهود التي بذلتها إيران في مجال الشراء في

وأخر الثمانينات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، إلى جانب تقديمها مزيداً من التفاصيل عن عمليات التسليم التي جرت في الفترة ما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وهذه المعلومات، لدى قرنها بالمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال المقابلات الشخصية التي أجريت في إيران وباستنباطات الوكالة وغيرها من المعلومات التي زوّدت بها الوكالة حتى الآن، يبدو أنها متسقة مع إعلانات إيران عما تم شراؤه في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات فيما يخص المرحلة الأولى من برنامج البحوث التطويرية للطاردة المركزية طراز P-1 التابع لهيئة الطاقة الذرية الإيرانية. وقد طُلب من إيران أن تقدم بعض وثائق الشراء الإضافية من أجل تمكين الوكالة من استكمال تقييمها في هذا الصدد.

ألف-٢-٤- المناقشات التقنية بين إيران والوسطاء

١١- ظلت إيران تتمسك بقولها بأنه، بعد الاجتماعات التي أفصت إلى تقديم عرض عام ١٩٨٧ واستلام بعض المكونات والوثائق استلاماً فعلياً، لم تجر أية اتصالات بين مسؤولين إيرانيين وشبكة الشراء قبل عام ١٩٩٣. وأكدت إيران مجدداً أن الاتصال المتعلق بعرض منتصف التسعينات إنما تم بمبادرة من الشبكة وليس من إيران.

١٢- وقد سبق أن أكدت إيران أنه، بعد العرض المقدم في منتصف التسعينات، عُقد ما يصل إلى عشرة اجتماعات مع الوسطاء خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩. وقد قدّم أحد الأفراد الذين أجرت الوكالة مقابلات شخصية معهم معلومات تدعم هذا القول. وذكرت إيران أن هذه الاجتماعات قد تعلقت جميعها بمناقشات حول رداءة نوعية العديد من مكونات الطارادات المركزية من طراز P-1 التي كان قد تم توريدها إلى إيران، وحول الحصول على أجوبة عن أسئلة تقنية محددة ناشئة عن جهود إيران لتشغيل الطارادات المركزية من طراز P-1. وتمسكت إيران بقولها إنها لم تناقش، في أي وقت خلال هذه الفترة، مسألة تصميم مكونات الطاردة المركزية من طراز P-2، أو مسألة احتمال توريد مكونات طارادات مركزية من طراز P-2 أو مجمعات فرعية أو دوائر.

ألف-٣- قضايا أخرى متعلقة بالتنفيذ

١٣- بالإشارة إلى الجوانب الأخرى من برنامج إيران النووي السابق، حسبما ورد في الفقرة ٤٨ من الوثيقة GOV/2005/67، ليست هناك تطورات جديدة يلزم الإفادة عنها فيما يخص أنشطة إيران المتعلقة بتعدين اليورانيوم (انظر الفقرات من ٢٦ إلى ٣١ من الوثيقة GOV/2005/67) أو فيما يخص أنشطة إيران المنطوية على البلونيوم والبيرييليوم (انظر الفقرة ٣٤ من الوثيقة GOV/2005/67).

١٤- وتنتظر الوكالة أن تقدم لها شبكة مختبرات الوكالة نتائج تحاليل عينات البلوتونيوم المأخوذة في آب/أغسطس ٢٠٠٥ لإكمال تقييمها النهائي لتجارب إيران المتعلقة بالبلوتونيوم (انظر الفقرات من ٢١ إلى ٢٥ من الوثيقة GOV/2005/67).

ألف-٤- تنفيذ البروتوكول الإضافي

١٥- واصلت إيران العمل، حسبما تعهدت به في رسالتها إلى الوكالة بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وكأن البروتوكول الإضافي الخاص بها نافذ. واضطلعت الوكالة، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بثلاث معاينات تكميلية.

ألف- ٥- زيارات ومناقشات تتعلق بالشفافية

١٦- في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وعلى إثر اجتماع عُقد في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ضم السيد لاريجاني، أمين مجلس الأمن القومي الأعلى في إيران، ونائب مدير عام الوكالة لشؤون الضمانات، سمح للوكالة بمعاينة المباني المطلوب معاينتها داخل المنطقة المهمة من بارشين (انظر الفقرة ٤١ من الوثيقة GOV/2005/67)، وتم خلال تلك المعاينة أخذ عينات بيئية. ولم تلحظ الوكالة وجود أية أنشطة غير اعتيادية في المباني التي زارتها. وتقييمها النهائي ينتظر ظهور نتائج تحليل العينات البيئية. ولم تكن هناك تطورات جديدة فيما يخص التساؤلات والمعاينات المتعلقة بموقع لافيشان-شيان (انظر الفقرات من ٣٧ إلى ٤٠ من الوثيقة GOV/2005/67).

ألف- ٦- تعليق الأنشطة

١٧- استمرت الوكالة في رصد المنشآت المتعلقة ببرامج إثراء اليورانيوم بالطرد المركزي وبرامج الإثراء بالليزر، ولم تلحظ وجود أي وجه من أوجه عدم الاتساق مع تعهد إيران الطوعي بعدم القيام بأي أنشطة إثراء.

١٨- في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٥، أبلغت إيران الوكالة بأن حملة تحويل اليورانيوم التي بدأت في آب/أغسطس ٢٠٠٥ في مرفق تحويل اليورانيوم ستنتهي في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ تقريباً، وأن حملة أخرى تشتمل على ١٥٠ أسطوانة سوف تبدأ بعد فترة صيانة مدتها أسبوع واحد (GOV/INF/2005/13). وبدأت تغذية العملية بالكعكة الصفراء في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وقد بقيت كل كميات سادس فلوريد اليورانيوم المنتجة حتى ذلك الحين في مرفق تحويل اليورانيوم خاضعة لتدابير الوكالة الخاصة بالاحتواء والمراقبة.

١٩- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، قامت الوكالة بزيارة للتحقق من المعلومات التصميمية في مفاعل البحوث الإيراني (IR-40) المقام في أراك؛ حيث لوحظ أثناءها أن أعمال التشييد الهندسية المدنية للمفاعل مستمرة.

باء- التقييم الإجمالي الراهن

٢٠- لوحظ في تقرير أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ المقدم إلى مجلس المحافظين أن من المهم، على ضوء صعوبة الخوص إلى استنتاج نهائي بشأن كامل قضية التلوث، إحراز تقدم في قضية نطاق برامج إيران للطاردات المركزية من طراز P-1 و P-2 وتسلسلها التاريخي (انظر الفقرات من ٤٤ إلى ٤٧ من الوثيقة GOV/2005/67). ومنذ ذلك الحين، أصبحت إيران أكثر استباقاً في السماح بمعاينة وثائق إضافية ترتبط بالعرض المقدم في عام ١٩٨٧ والسماح بإجراء مقابلات شخصية مع الأفراد الذين شاركوا في المناقشات التي دارت مع شبكة الشراء. إلا أنه لا تزال هناك قضايا تحتاج إلى حسم فيما يتعلق بأصل نشوء العرض المقدم في منتصف تسعينات القرن الماضي. ولا تزال الوكالة تلتزم بتوكيداً إضافياً يفيد بعدم تنفيذ أي برنامج للطاردات المركزية من طراز P-2 في الفترة ما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٢. وتعكف الوكالة في الوقت الراهن على استعراض المعلومات الجديدة التي قدمتها إيران بشأن برامج الإثراء بالطاردات المركزية من طراز P-1 و P-2، وقد أكدت الوكالة لإيران أهمية تقديم الوثائق الإضافية الداعمة التي طلبت منها.

٢١- كما لوحظ أيضاً في التقرير السابق المقدم إلى المجلس فإن الشفافية الكاملة من جانب إيران، من أجل توضيح بعض القضايا المتعلقة المرتبطة ببرنامج الإثراء الإيراني، هي أمرٌ لا غنى عنه ومستحق منذ أمد. ينبغي

أن تشمل تدابير الشفافية على توفير معلومات ووثائق تتعلق بشراء المعدات ذات الاستخدام المزدوج، والسماح بإجراء زيارات لورش ذات صلة مملوكة ملكية عسكرية، ومواقع بحوث تطويرية مرتبطة بمركز أبحاث الفيزياء وموقع لافيسان-شيان. وفي هذا الصدد، ترحب الوكالة بالمعينة التي سمح لها بإجرائها في موقع بارشين. إلا أن الوكالة لا تزال في انتظار تزويدها بمعلومات إضافية والسماح لها بالقيام بزيارات إضافية. وينبغي أن تتضمن هذه الزيارات مقابلات شخصية بشأن حيازة مواد ومعدات معينة ذات استخدام مزدوج، وأخذ عينات بيئية من المواقع المذكورة آنفاً.

٢٢- وستستمر الأمانة في استقصاء كل المعلومات ذات الصلة المتاحة لها، علاوة على القضايا المتعلقة المتصلة ببرنامج إيران النووي. وسيواصل المدير العام تقديم تقارير إلى المجلس حسب الاقتضاء.